The Journal of Mesopotamian Studies
د.إبراهيم الديبو;
"صفة التكوين عند الماتريدية - معناها وعلاقتها بالصفات الذاتية",
The Journal of Mesopotamian Studies, 3/1 Winter, 2018, r. 173-188



Makale Geliş Tarihi: 13.12.2017

Makale Kabul Tarihi: 13.02.2018

صفة التكوين عند الماتريدية ـ معناها وعلاقتها بالصفات الذاتية

د.إبراهيم الديبو[*]-

İbrahim al-Dibo

الملخص

يتناول بحثي موضوع صفة التكوين عند الماتريدية، وذلك من خلال توضيح مفهومها وتعلقاتها وعلاقتها بالصفات الذاتية لله تعالى.

وقد أوضحت في هذا البحث أن صفة التكوين عند الماتريدية صفة واحدة قديمة لله تعالى، فالله تعالى فاعل بفعل واحد ،كما هو قادر بقدرة واحدة، عالم بعلم واحد، واختلاف الأسامي على فعله يكون لاختلاف آثاره ومفعولاته، لا لاختلافه في ذاته.

وقد فصلت ذلك في مباحث أربعة، توضح موقف الماتريدية وردودهم على المخالفين:

المبحث الأول: الصفات الذاتية والصفات الفعلية بين الماتريدية وغيرهم

المبحث الثاني: الرد على القائلين بأنَّ التكوين هو القدرة

المبحث الثالث: هل المكوَّن والتكوين واحد

المبحث الرابع: إثبات قدم التكوين عند الماتريدية والرد على المخالفين

الكلمات المفتاحية:

الماتريدية, صفات الله, التكوين, الصفات الذاتية, الصفات الفعلية

ABSTRACT

Maturidism's Token Creation – Its Meaning And Its Relationship With The Personal Adjectives

My research handles the idea of Maturidism's Token creation clarifying throughout its concept, meaning and relationship with Allah's subjective traits. I have clarified in this research that the idea of Maturidism's token creation is the one old attribute of Allah. Allah is a subject capable of one deed, one ability and one knowledge. So the difference in names of his action is due to the difference of effects and works and not the difference of its object. I have explained that in

[*]أستاذ مشارك في كلية العلوم الإسلامية-جامعة آرتقلو –ماردين

four sections illustrate the position of Maturidism and their responses to opposing views.

The first section: the subjective and objective attributes between the Maturidism and the ones who disagree with them.

The second section: replying to the ones who said that formation is the ability.

The third section: Are the created and the creation one?

The fourth section: proving the old of creation in the Maturidism and replying to the people who don't agree with them.

Key Words: Maturidism, Allah's attributes, Creation, The Subjective Traits, The Objective Traits

ÖZ

Mâtûrîdiyye'de Tekvîn Sıfatı –Anlamı ve Zâtî Sıfatlarla İlişkisi

Makalem, Mâtûrîdiyye'de, anlam içerikleri ve bağlantılarıyla birlikte Tekvîn sıfatını Allah'ın zâtî sıfatlarıyla ilişkisi çerçevesinde ele almaktadır. Bu makalede, Mâtürîdiyye'de tekvin sıfatının müstakil kadîm bir sıfat olduğunu, Allah'ın tek bir kudretle kâdir ve tek bir ilimle âlim olması gibi tek bir fiille fâil olduğunu, ayrıca O'nun fiilindeki bu ismî ayrılığın, yapılanlar ve etkiler/eserlerinden kaynaklandığını, Allah'ın zatından kaynaklanmadığını açıklamaya çalıştım. Konuyu Mâtûrîdiyye'nin yaklaşımı ve muhaliflerine yönelik eleştirilerini açıklamak üzere dört madde halinde ayrıntılarıyla ele aldık. Bunlar,

1. Mâtûrîdiyye ve diğerlerine göre zâtî sıfatlar ve fiîlî sıfatlar
2. Tekvîn'in "kudret" anlamına geldiğini iddia edenleri red
3. "Mükevven" ve "Tekvîn" bir ve aynı mıdır?
4. Mâtûrîdiyye'de Tekvîn sıfatının kıdeminin ispatı ve muhalifleri red
5. Konuyu, Mâtûrîdiyye'ye göre Tekvîn sıfatının Allah için kadîm olduğunu, tekvînin (yaratma sıfatı) kıdeminin mükevvenin (yaratılan şey) kıdemini zorunlu kılmadığını, sıfatın kadîm fakat bütün bir kainatın (mükevvenât) sonradan yaratılmış olduğunu (hâdis) söyleyerek neticelendirdik.

Anahtar Kelimeler: Maturidilik, Allah'ın Sıfatları, Yaratma, Öznel Özellikler, Nesnel Özellikler

مقدمة

يعدُّ الخلافُ بين الماتريدية وجمهور المتكلّمين حولَ صفةِ التكوين لله تعالى أساساً لخلافات تبنى على قواعد كلّ مدرسة كلامية، وفهمها لعلاقة الصفات الإلهية بذات الله تعالى وأفعاله من جهة، وأفعال الإنسان واختلاف مسمياتها وأشكالها من جهة أخرى، وقد تفرَّد الماتريدية بالقول بأنَّ صفة التكوين لله تعالى صفة قديمة، وأنَّ الأحكام المرتبطة بها لا تختلف عن الأحكام المرتبطة بصفات الذات، فالخلق والترزيق والإفضال والإنعام والإحسان والرحمة والمغفرة والهداية عندهم مسمّيات لصفة واحدة هي التكوين، وهي قديمة لله تعالى مثلها مثل صفات القدرة والإرادة والعلم والحياة، وقد أفرزَ ذلك عدَّة إشكالات وأسئلة حول موقف الماتريدية من صفات الذات وصفات الفعل، وعلاقة التكوين بالقدرة الإلهية، وكيف يمكن فهم قِدَمِ التكوين مع القول بحدوث المكوَّنات، لذلك تناول الماتريدية صفة التكوين ومتعلقاتها بشيء من التفصيل، يتضمن موقفهم من حقيقة الصفةِ وارتباطها بالذات الإلهية والفعل الإنساني، ثم الردّ على خصومهم المخالفين لهم الذين شنَّعوا عليهم وبالغوا في نقدهم والرد عليهم، وقد تناولتُ ذلك في بحثي هذا الذي أسميته (صفة التكوين عند الماتريدية- معناها وعلاقتها بالصفات الذاتية) وقد حاولتُ من خلال مباحثه عرض موقف الماتريدية من كتبهم الأصلية، ثم بينتُ أبرزَ الشبهاتِ التي أثيرتْ حول موقفهم ، ثم بينت ردّ الماتريدية عليها، وحرصتُ على تناول ذلك بمنهج علمي وصفي تحليلي بالإضافة إلى المقارنة التي اقتضتها طبيعة الخلاف حول مدلول التكوين والأحكام المترتبة عليه، وقد جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث.

وقد تبين من خلال البحث أنَّ حقيقة الخلاف بين جمهور المتكلمين، وبين الماتريدية، حول صفة التكوين، يرجع إلى اختلافهم حولَ علاقةِ الصفاتِ الإلهيةِ بكثرةِ الأفعالِ الحاصلة واختلاف أساميها وتنوع آثارها، فالأفعال الحاصلة هي مفعولات الله تعالى، فما كان الحاصل به حياة يسمَّى إحياء وما كان الحاصل به موتاً يسمَّى إماتة، وما كان الحاصل به حركة يسمَّى تحريكاً، وهكذا الأمر في سائر المفعولاتِ فهي إيلام وكسر وقطع وقتل وجرح وإطعام وإشراب وإكرام ومنع وإعطاء وترزيق وتصوير ...إلخ، ومنشأ الخلاف بين المتكلمين أولاً يتعلق بحقيقة تلك الصفات وعلاقتها بذات الله تعالى، وثانياً يتعلق بحقيقة ارتباط الأفعال الحادثة بصفة القدرة والإردة والتكوين، وثالثاً يتعلق بالإشكالات التي أثارها المتكلمون حول صفة التكوين وعلاقتها بالحوادث. .

إنَّ صفة التكوين عند الماتريدية صفة واحدة قديمة لله تعالى، فالله تعالى فاعل بفعل واحد ،كما هو قادر بقدرة واحدة، عالم بعلم واحد، واختلاف الأسامي على فعله يكون لاختلاف آثاره ومفعولاته، لا لاختلافه في ذاته، وتعدّد أساميه وكثرتها لتعدد مفعولاته وكثرتها لا لتعدّد ذاته وكثرته**(1)**، قال أبو المعين النسفي" اعلم أنَّ التكوين والتخليق والخلق والإيجاد والإحداث والاختراع أسماء مترادفة يراد بها كلها معنى واحد، وهو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود فنخص استعمال لفظة التكوين اقتفاء لآثار أسلافنا رحمهم الله في ذلك" (2).

وقد أفرد الماتريدية لهذه الصفة في كتبهم مساحاتٍ واسعةً من العرضِ والمناقشة والردّ على المخالفين لهم، وسبب ذلك كما قال النسفي: لأنهم تفرَّدوا بها عن سائر المتكلمين، وأنَّ من خالفهم بذلك أراد التشغيب عليهم والتشنيع، فأرادَ الماتريديةُ تبيينَ حقيقة الصفة وقدمها، وأنَّ ماقالوه هو الحق، وأنَّ الحقَّ لا يضعف بقلَّة أعوانه، والباطل لا يقوى بكثرة حزبه وأنصاره**(3)**.

---

(1) راجع: النسفي(أبو المعين ميمون بن محمد): تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق: أ.د. حسين آتاي، نشر رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة سنة 2004م، 489/1، البياضي(الشيخ كمال الدين، أحمد بن حسن) : إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 2007م، ص 181.

(2) النسفي: تبصرة الأدلة في أصول الدين 400/1. راجع: Taftazânî, Şerhu'l-Akaid, İstanbul 1982, s. 174; Tevfik Yücedoğru, "Ehl-i Sünnet Kelamcılarında Tekvin Tartışması", *UÜİFD*, 1987, c.2, sy:2, ss. 256-260; Galip Türcan, "Kelamda İnsan Fillerinin Yaratılması Problemi: Yaratma Kavramı Bağlamında Bir Değerlendirme", SDÜİFD, 2005/2, sy: 15, ss. 147-148; Veysi Ünverdi, "Eş'arî ve Ebû Muîn en-Nesefî'de Kesb Teorisi", *Diyanet İlmi Dergi*, 2015, sy:1, s. 82.

(3) راجع: تبصرة الأدلة 489/1.

وسأتناول تفصيل ذلك في مباحث أربعة، توضح موقف الماتريدية وردودهم على المخالفين لهم:

المبحث الأول: الصفات الذاتية والصفات الفعلية بين الماتريدية وغيرهم

لعلَّ تقسيم الصفات الإلهية والتفريق بين أحكامها من أهم أسباب الخلافِ بين الماتريدية وجمهور المتكلمين، فكلّهم يتفقون على تقسيم الصفات إلى قسمين رئيسيين: صفات الذات، وصفات الفعل، ولكنهم اختلفوا في مضمون كل قسم وما يترتب عليه من أحكام، كما سنوضح ذلك بالتفصيل.

أولاً: صفات الذات والفعل عند الماتريدية:

لا يفرق الماتريدية بين صفات الذات وصفات الفعل، فكلها صفات أزلية للذات، كما قرَّر ذلك إمامهم أبو منصور الماتريدي فقال: "صفته التي هي الفعل هي صفة ذاته"(4)، وقد تابعه على ذلك أتباعه، واتفقوا على تقسيم الصفاتِ إلى قسمين ثم سووا بين أحكامها، فقال أبو المعين النسفي في بحر الكلام، إنما الصفات على وجهين: صفات ذات وصفات الفعل:

- **صفات الذات:** كالحياةِ والقدرةِ والسمعِ والبصرِ والعلمِ والكلام والمشيئة والإرادة.

- **صفات الفعل:** كالخلق والترزيق والإفضال والإنعام والإحسان والرحمة والمغفرة والهداية.

والله تعالى بجميع صفاته وأسمائه واحد(5)، بجميع صفاته وأسمائه قديم أزلي(6)، فصفات الذات والفعل كلها أزلية(7)، لذلك خلص الماتريدية إلى أنَّ التكوين وسائر الصفات الفعلية ليست صفات اعتبارية؛ بل هي صفات حقيقية أزلية(8)، بها التأثير والإيجاب عند تعلقِ الإرادة والاختيار.

كما إنَّ صفات الأفعال عندهم ليست هي الأفعال؛ بل هي منشؤها، فالصفات الفعلية قديمة والأفعال حادثة، وهي صفة واحدة في ذاتها، تختلف أسماؤها لاختلاف تعلقاتها(9).

ثانياً: صفات الذاتِ وصفات الفعل عند المعتزلة:

إنَّ أخصَّ وصف لله تعالى عند المعتزلة هو القِدمُ، لذلك نفوا أيَّ صفة تخالف القدم، وقالوا بأنَّ إثبات قدم أي صفة معنى أو فعل يؤدي إلى التعدد في الذوات، ويعارض التوحيد الذي جعلوه من أهمِّ أصولهم؛ لهذا نجد أنَّهم يقولون بأنَّ الله عالم وقادر وحي وسميع وبصير لذاته، أي لا لمعنى زائد على الذات؛ وبذلك نفوا العلم والقدرة والسمع والبصر، أمَّا الكلام فهو عندهم فعل من أفعال الله تعالى يحدثه ويخلقه في الأجسام إذا أراد مخاطبة الخلق، فهو محدث مخلوق، قال ابن المرتضى:" فقد أجمعت المعتزلة على أنَّ للعالم محدثًا قديمًا، قادرًا عالمًا حيًا لا لمعانٍ "(10)، وقال صاحب ديوان الأصول: " والله تعالى قادر لا بقدرة" (11)،

---

(4) أبو منصور الماتريدي : التوحيد، تحقيق: د.فتح الله خليف، دار الجامعة المصرية- الإسكندرية، ص 51. Hulusi Arslan-Mustafa Bozkurt, Sistematik Kelam, Malatya 2015, ss. 183-184.

(5) هذا رأي أبي منصور الماتريدي وأكثر أصحابه، وقد خالف في ذلك بعض علماء ماوراء النهر، فزعموا أن كلاً من الترزيق والإحياء والإماتة والتصوير وغيرها صفات حقيقية ولكن ليست واحدة، أي كل واحدة منها صفة قديمة، وهو رأي مهجور بين الماتريدية ويذكر تنبيها على شذوذه وعدم قبوله (راجع: شرح الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين، تحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري، مكتبة وهبة، ط1، 2008م، ص 210)

(6) أبو المعين النسفي: بحر الكلام ، تحقيق محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، الطبعة الأولى 2014م، ص 104.

(7) تبصرة الأدلة 1/ 405.

(8) راجع: القاسم ابن قطلوبغا الحنفي: حاشية على المسامرة على المسايرة ، ص 91.

(9) إشارات المرام ص181، 183،182، 187.

(10) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ص7 ، تحقيق: سوسنة ديفلد – فلزر، الطبعة الثانية 1988م، دار المنتظر، بيروت. وراجع: القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين ، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الهلال، (مع رسائل العدل والتوحيد) 1|182، 193، 195، والمحيط بالتكليف 172- 195، وأحمد بن الحسين: شرح الأصول الخمسة ص 151 وما بعدها . Mahmut Ay, “Kelâm’da Adalet, Kudret ve Hikmet Bağlamında Tanrı Tasavvurları”, *Eskiyeni*, sayı: 31, 2015, s. 30; Hasan Türkmen, ‘‘Söylemin Belirleyiciliği Bağlamında Tenzihî Söylemin İzdüşümü’’, *Artuklu Akademi*, c. 3, sayı: 1, 2016, s. 62; Veysi Ünverdi, “Mutezile’nin İnanç Sistemi; Usûl-i Hamse/Beş Esas ve Arka Planı”, Artuklu Akademi, 2017/4 (2), ss. 5-6; Hüseyin Aydın, Ebu’l-Hasen el-Eş’arî’de Nazar ve İstidlal, Malatya 2003, ss. 217-229; Hikmet Yağlı Mavil, “ Kelami Bir problem Olarak Fiili Sıfatlar”, *AİBÜİFD,* Bahar 2015, c. 3, sy: 5, ss. 179-181.

والإرادة عندهم في ذلك كالكلام حادثة، ولا يمكن أن تكون قديمة كما يقول القاضي عبد الجبار[12]، بل هي من صفات الأفعال[13]، والإحياء والإماتة والتكوين والتصوير والترزيق كلها صفات فعل حادثة.

ولكن ما هي القاعدة التي يستند إليها المعتزلة في التفريق بين الحادث والقديم وبين صفات الذات وصفات الفعل؟:

ذكرَ المعتزلةُ في التفريق بين صفات الذات والفعل تعريفين:

1/ كل ما يدخل تحت القدرة فهو صفة فعل، وما لايدخل تحت القدرة فهو صفة ذات.

وقد ردّ عليهم الماتريدية لنقض تعريفهم فقالوا: هل يوصف الله تعالى بالقدرة على أن لا يخلق الخلق، فإن قالوا: لا، ثبت أنَّ الخلق والتكوين صفة ذات، وإن قالوا: نعم يوصف بالقدرة على أن لا يخلق، قيل لهم: أتجعلون ترك التخليق فعلاً أم لا؟ فإن قالوا : نعم ، لزم وجود الفعل في الأزل، إذ ترك خلق العالم في الأزل وهو فعل، فكان الفعل قديماً، وإن قالوا: لا، فقد أثبتوا القدرة على ما ليس بفعل؛ فبطلَ قولهم إنَّ ما يدخل تحت القدرة فهو صفة فعل.

2- قال المعتزلة في التعريف الثاني: إنَّ ما ينفى ويُثبت فهو صفة فعل وما يثبت ولا ينفى فهو صفة ذات، فإنه يقال: يعلم كذا، ولا يقال لا يعلم كذا، ويقال: يقدر على كذا، ولا يقال: لا يقدر على كذا، ويقال يبصر فلاناً ولا يقال: لا يبصر فلاناً وكذا يسمع صوت فلان ولا يقال: لا يسمع صوتَ فلان، ثم يقال: إنَّه تعالى خلق لزيد ولداً ولم يخلق لعمرو، ورزق عبدَ الله مالاً ولم يرزق خالداً ، فدلَّ على أنَّ الفرق هذا هو، ثم يصح أن يقال إنه تعالى كلَّم موسى عليه السلام ولم يكلّم فرعون دلَّ أنه من قبيل صفاتِ الفعل، فلم يكن الله موصوفاً به في الأزل[14].

وقد ردّ عليهم الماتريدية بأننا عندما نقول لم يرزق فلاناً مالاً فالمراد نفي المال وليس نفي الصفة، وكذا في قولنا لم يخلق لفلان ولداً فالمراد منه نفي الولد لا نفي الصفة عن ذاته**[15]**، وهكذا يقال في سائر الصفات الفعلية الأخرى.

ثالثاً: صفات الذات والفعل عند الأشاعرة:

من خلال استقراء موقف الأشاعرة من الصفات الإلهية نجد أنهم يثبتون صفات الذات والفعل، إلا أنهم يفرقون بينهما تفريقاً يجعل الأساس في ذلك هو صفات الذات فهي صفات حقيقية قائمة بالذات، وتكون الصفات الفعلية صفات اعتبارية، أي: متعلقات لصفات الذات، وليس صفات حقيقية، وتوضيح ذلك يحتاج لشيء من البسط والشرح.

فالصفاتِ الذاتيةَ أو صفاتِ المعاني عند الأشاعرة – والماتريدية يوافقونهم[16]- هي الصفات السبْع: " العلم – القدرة – الحياة - الإرادة – السمع – البصر– الكلام " ، وهي صفاتٌ قديمةٌ قائمة بذاته تعالى[17]،

(11) أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري: ديوان الاصول ص63، تحقيق: الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.

(12) راجع : القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف 1/ 274- 276.

(13) راجع: القاضي عبد الجبار: المغني: الجزء السادس 4/2 ، تحقيق: الأب ج. ش . قنواتي، مطبعة مصر، القاهرة.

(14) راجع: الماتريدي: التوحيد ص 50، النسفي: تبصرة الأدلة 1/ 403-404.

(15) راجع: تبصرة الأدلة 484/1.

(16) راجع: البياضي: إشارات المرام ص 118 ، تحقيق: يوسف عبد الرزاق، الطبعة الأولى 1949م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر،.

(17) راجع تفصيلات تلك الصفات وأدلتها عند الأشعرية في: الأشعري: رسالة أهل الثغر ص 67. الباقلاني: الإنصاف ص23، الإسفراييني: التبصير في الدين ص99 ، الجويني: النظامية ص 24 وما بعدها، الغزالي: إحياء علوم الدين 143/1-145 ، الشهرستاني: نهاية الأقدام ص181 ، الآمدي: أبكار الأفكار 192/1 ، الدسوقي: حاشية على أم البراهين ص 96 ، الباجوري: تحفة المريد ص40 وما بعدها، الدردير: شرح الخريدة ص241 – 250 .

ويلحق بهذه الصفات ما يلزم عنها من كونه تعالى عالمًا قادرًا مريدًا حيًا سميعًا بصيرًا متكلمًا، وتسمَّى بالصفات المعنوية[18].

فهذه صفات متفق عليها بين الأشاعرة ، والماتريدية أيضاً؛ إلا أنَّ الماتريدية زادوا عليها صفةً ثامنة وهي "صفة التكوين " فألحقوها بالصفاتِ السبع وأعطوها أحكامها [19]، بخلاف الأشاعرة الذين لم يعدّوها من الصفات الذاتية، بل أرجعوها إلى صفات الأفعال، فالله تعالى خالق رازق معطي محيي مميت، بمعنى أنه يفعل ذلك، فالخلق والرزق والإحياء والإماتة كلها أفعال مخلوقة لله تعالى، وهي متعلقات الصفات الذاتية القديمة.

ولكن كيف يفرّق الأشاعرة بين صفات الذات وصفات الفعل؟

إنَّ صفات الذات عند الأشاعرة هي الصفات القديمة القائمة بذات الله تعالى كالعلم والقدرة والحياة...وغيرها من الصفات السبع، وأنَّ صفاتِ الفعل هي الصفات الحادثة غير القائمة بذات الله تعالى كالتكوين والإحياء والإماتة، فهي حادثة من خلال النظر إلى آثارها وتقلباتها في المخلوقات، فهي بالنسبة لله تعالى صفات اعتبارية غير حقيقية، لأنها متعلَّقات الصفات القديمة وليست مثلها [20] ، وقد اعتمدوا على قاعدة للتفريق بينهما:

- ما يلزم بنفيه نقص فهو من صفاتِ الذات، فإنك لو نفيت الحياة تلزم نقيصة الموت، ولو نفيت القدرة تلزم نقيصة العجز، وكذا هذا في العلم مع الجهل، والبصر مع العمى، والسمع مع الصمم.

-وما لا يلزم بنفيه نقيصة فهو من صفات الفعل؛ فإنك لو نفيتَ عنه الإحياء أو الإماتة أو التحريك أو التسكين، لم تلزم نقيصة العجز، لأنها من الصفات الفعلية الحادثة، بخلاف صفات الذات التي لو نفيت للزم النقص والعجز، فلو نفي عنه الكلام للزمته نقيصة الآفة كالعجز والخرس فكان من صفات الذات[21].

وبالطبع لم يقبل الماتريدية هذا التفريق واعترضوا عليه بإيراد الأمثلة التي تنقضه، فقالوا: يقال للأشاعرة: هل يجوز أن يقال: إنَّ الله تعالى ليس بعادل ولا متفضل، فإن قالوا: نعم، تسارع الناس إلى إكفارهم، وإن قالوا: لا، قيل لهم: ما تقولون إنَّ الفضل والعدل من صفات الذات أم من صفات الفعل ؟ فإن قالوا : من صفات الذات تركوا مذهبهم ولزمهم أن يصفوه بالأزل بالعدل والفضل، وإن قالوا: من قبيل صفات الفعل أبطلوا التفريق الذي ذكروه، لكَ أن تقول إنَّ الله تعالى كان في الأزل خالقاً لقيام صفة الخلق به، كما نقول كان عالماً قادراً مريداً ولا نقول كان العالم في الأزل مخلوقاً، لأنَّ العدمَ لا يكون مخلوقاً؛ لأنه يصير مخلوقاً بقبوله أثر التخليق، فقبل تعلّق الخلق به لا يكون مخلوقاً ، وما لم يصر مخلوقاً لا يضاف الخالق إليه، فلا يقالُ كان خالقاً للعالم؛ لأنَّ الإضافة تثبت بتعلق الخلق بالمخلوق، فكانت الإضافة من مقتضيات التعلق، لا من مقتضياتِ وجودِ صفةِ الخلق.

وكذلك الإرادة فإن الله تعالى كان في الأزل مريداً ، ولا يقال كان في الأزل مريداً وجود العالم ، ووجود العالم مراده في الأزل[22].

المبحث الثاني: الردّ على القائلين بأنَّ التكوين هو القدرة

([18]) سمّيت هذه الصفات بالمعنوية ؛ لأنَّ الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الأولى التي هي المعاني؛ فإنَّ اتصاف محل من المحال بكونه عالماً أو مريداً مثلاً لا يصحُّ إلا إذا قام به العلم والإرادة، وهذه الصفاتُ هي صفاتٌ حقيقية ثبوتية إن قلنا بثبوت الأحوال - وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود- أمَّا على القول بنفي الأحوال وأنَّه لا واسطة بين الوجود والعدم - كما هو مذهب الأشعري - فالثابت من الصفات التي تقوم بالذات إنَّما هو السبع الأولى وهي صفات المعاني، أمَّا هذه فعبارة عن قيام المعاني بالذات لا أنَّ لها ثبوتاً في الخارج عن الذهن.(راجع: السنوسي: شرح أم البراهين مع حاشية للدسوقي ص 118، 119، الطبعة الأخيرة 1939م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر) .

([19]) راجع: التفتازاني: شرح المقاصد 4/169-170.

([20]) أبو البركات النسفي: شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة، تحقيق د. عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى 2011م، ص 196

([21]) تبصرة الأدلة 1/ 404-405.

([22]) راجع: تبصرة الأدلة 1/4476-487.

بعد أن أوضحنا تقسيمَ الصفاتِ عند المتكلِّمين، والقاعدةَ التي اعتمدت عليها كل مدرسة، لابدَّ من توضيحِ ارتباط الصفاتِ الفعليةِ بالصفاتِ الذاتية، فالأشاعرةُ القائلون بأنَّ الصفاتِ الفعلية اعتبارية وليست حقيقية، قالوا بأنَّ الصفاتِ الحقيقيةَ هي صفاتُ الذات وإليها ترجع كل الصفات الفعلية أي أنَّ الصفات الفعلية متعلقات لصفات الذات، فالأفعال حادثة بالقدرة وليست بصفة مستقلة هي التكوين، وهذا ما سنوضحه ثم نبين رأي الماتريدية وأجوبتهم.

قال جمهورُ المتكلمين بأنَّ إخراج الشيء من العدم إلى الوجود ليس غير القدرة المتعلقة بأحد طرفي الفعل والترك المقترنة بالإرادة، فإنَّ القدرة تؤثر على وفق الإرادة، أي: إنما تؤثر في الفعل ويجب صدور الأثر عند انضمام الإرادة، وقالوا بأنَّ القدرة والإرادة تكفيان في وجود الأشياء فلا حاجة لوجود صفة أخرى هي التكوين أو التخليق[23].

وقد فصَّلَ الماتريديةُ الإجابةَ على ذلك في عدَّةِ نقاط، كما سنوضح:

1- قوله تعالى: {**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون**}[يس:82] وبيانه أنه تعالى وصف ذاته بأنه فعال لما يريد وعبر عن تكوينه الأشياء بأن يقول(كن) وهو مجاز عن سرعة الإيجاد[24] ، ودال على إيجاده تعالى الأشياء وتكوينه عند تعلق إرادته بلا تراخ ولا تعذر ، ودال على أنَّ الإرادة غير الفعل؛ لأنَّ المعلق غير المعلق به، ودال على الوجود والتأثير في الأزل، ودال على أنَّ تعلق القدرة غير تعلق التكوين[25].

2- إنَّ التخليق والتكوين غير القدرة والإرادة، فإنَّ التخليقَ يتوقفُ على القدرة، والقدرة لا تتوقف على التخليق[26]، والتكوين صفة قائمة بذات الله تعالى تتعلق بتكوين العالم وكل جزء منه لوقت وجوده[27].

3- إنَّ وصفَ الله تعالى بالتكوين في الأزل وتقييد ذلك بتعلق الإرادة، يدل على أن الإيجاد يكون في الوقت المراد، وبذلك يكون تعلّقُ التخليقِ غير تعلّقِ القدرةِ المقارنةِ بالإرادة.

4-إنَّ صفة الفعل لو لم تكن مستقلة وكانت راجعة إلى تعلق القدرة والإرادة، للزمَ إخلاء المشتقِ عن الدلالةِ على ثبوت المبدأ، والخلو عن صفة الكمال [28].

5- العالمُ وما فيه مخلوق لله تعالى لدخوله تحت التكوين ، فالتكوين صفة أزلية فعلية، يتصف بها الإله في الأزل، وهي غير الترك، لأن الفاعلَ يفعلُ مع قدرته على الترك، فتميز الفعلُ عن الترك، إذ هي لا توجب الجزم تميزاً لا يلزم منه الإيجاب بالذات لتوسطِ الفعلِ الاختياري وهو الإيجادُ في وقتِ كذا[29]، لا فرق في ذلك بينها وبين الصفات الذاتية الأخرى كالقدرة والإرادة، فإرادتهُ تتعلقُ بها المراداتُ لوقتِ وجودها على الترتيب والتوالي، وكذا قدرته الأزلية مع مقدوراتها، وكذلك الأمر في التكوين [30].

6- لو كانَ الفعلُ والتكوينُ راجعاً إلى القدرةِ المقارنة بالإرادة ؛ فإنهما قديمتان قد أوجبهما الذات فهما معاً لو كانتا كافيتين لوجود المقدور بلا احتياج إلى إيجاد اختياري لزم قدم الحوادث[31].

وبذلكَ تكون ُكلٌّ من صفة القدرةِ والإرادةِ والتكوينِ صفات مستقلة، كل منها صفة ذاتية قديمة، أما التميز بينها فيكون في تعلق كل منها، لأنَّ تعلُّق القدرة والإرادة بصحة التأثير والترك، أمّا تعلق التكوين فيكون بالتأثير والإيجاد في الوقتِ المحدد، أي: تعلق القدرة والإرادة بصحةِ وجود المقدور واختياره، وتعلق التكوين بوجوده في الوقت المحدَّد[32].

([23]) راجع: أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 202.
([24]) تأويلات أهل السنة 4548/1.
([25]) إشارات المرام 184
([26]) إشارات المرام ص 182، 184
([27]) أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 195.
([28]) إشارات المرام ص 185.
([29]) إشارات المرام ص 185.
([30]) أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 195.
([31]) إشارات المرام ص 186.
([32]) إشارات المرام 184

المبحث الثالث: هل المكوَّن والتكوين واحد

المطلب الأول: موقف جمهور المتكلمين من علاقة المكون بالتكوين:

قال جمهور المعتزلة والأشاعرة إنَّ التكوين والمكوَّن واحد[33]، وذلك من أبرزِ الإشكالاتِ التي أثيرتْ حولَ صفة التكوين، فخصوم الماتريدية يقولون: لو كان التكوين ثابتاً في الأزل وكان الله تعالى مكوّناً خالقاً للعالم لكان المكوَّن موجوداً مخلوقاً في الأزل، واستدلّوا على قولهم بأدلة سمعية عقلية، نذكرها ثم نبين ردَّ الماتريدية عليها:

أولاً- الأدلة السمعية:

1- الله تعالى:**{فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}**[البروج:16] والفعَّال للمبالغة والتكثير ثم علَّق به الإرادة على أنَّ الإرادةَ متناولة لأفعاله، وما تناولتهُ الإرادة فهو حادثٌ مخلوق[34].

2-قوله تعالى: **{هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}**[لقمان:11] فاستدلَّ سبحانه وتعالى على توحده بالألوهية -دون غيره- بأفعاله التي أوجدها بقدرته بعد العدم.

3- {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الألْبَابِ، الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} [آل عمران:190-191].

> *فالله تعالى جعل في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات وعلامات على وحدانيته لذوي العقول؛ ليستدلوا بما فيها من علامات الحدوث على أنَّ له محدثاً أحدثه وإنما يستدل على ذلك بمفعولاته لا بصفاته التي هي غير مرئية، ثم إنَّ التفكر يكون في خلق السماوات والأرض فهي مخلوقاته ومفعولاته، وذلك يدل على أنها ليست صفاته؛ بل هي من مخلوقاته، ثم إنَّ الآيات بدأت(إن في خلق) وانتهت(ما خلقت هذا باطلاً) فلا يمكن أن يكون هناك مجاز؛ بل هو تأكيد على أنَّ المراد بذلك المخلوقات وليس صفة الخالق، فلو كان مجازاً لما كرَّر هذا الاسم عليه[35].*

4-قوله تعالى: {يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُون}[الزُّمَر:6]فجعل خلقاً من بعد خلق، والقديم لا يجوز أن يتأخر في الوجود حتى يكون قبله.

5-{ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّار}[الرعد:16] يعني خالق كل خلق.

6- {أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ }[النمل:64]فجعل للخلق ابتداء وإعادة وكل واحد منهما دليل الحدوث.

7- {لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ }[غافر:57] فما وصف بالقدم لا يوصف بالأصغر والأكبر.

8- قوله تعالى عن إبليس: { **وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ** }[النساء:119]فما جاز عليه التغير كان مخلوقاً[36].

ثانياً- أدلة المعقول:

استدل خصوم الماتريدية على أنَّ المكون والتكوين واحد بأدلة عقلية نجملها في الآتي:

1- إذا كانت قدرة الباري شاملة لجميع المقدورات استغني عن الخلق والإيجاد.

([33]) أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 197.
([34]) تبصرة الأدلة 1/ 409.
([35]) تبصرة الأدلة 1/ 406 - 407.
([36]) تبصرة الأدلة 1/ 408.

2- لا يجوزُ إثباتُ صفةٍ لله تعالى لا فائدة فيها؛ لأنَّ ما لا فائدةَ فيه وجودهُ وعدمهُ سواء [37].

3- إنَّ وجودَ الضربِ ولا مضروبَ ووجودَ الكسرِ ولا مكسورَ، ووجودَ الجرحِ ولا مجروحَ محالٌ؛ لأنَّ الفعلَ مع المفعول متلازمَين، لا يتصور ثبوت أحدهما بدون الآخر، فكانَ القولُ بوجودِ التكوين ولا مكوَّن كالقول بوجود المكوَّن ولا تكوين وذلك محال، فكذا هذا[38].

المطلب الثاني: موقف الماتريدية من علاقة التكوين بالمكون:

قال الماتريدية إنَّ القول بأن التكوين عين المكوَّن قول باطل، والصحيح إنَّ التكوين غير المكوَّن، لذلك سلكوا في إثبات ذلك طريقين، الأول الرد على أدلة خصومهم، ثم إثبات أنَّ التكوين غير المكونِ بالأدلةِ السمعيةِ والعقليةِ [39]:

أولاً: الرد على أدلة الخصوم:

1-الردّ على استدلالهم بقوله تعالى:**{هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}**[لقمان:11] إن المراد بالخلق هنا مخلوق الله تعالى ، وهو من باب إقامة المصدر مقام المفعول في اللغة، كما في العلم والقدرة إذ هما يذكران ويراد بهما ما يتعلقان به من المعلوم والمقدور.

2- أما استدلالهم بقوله تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الألْبَابِ، الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} [آل عمران:190-191]. فقالوا إنما يستدل على الصانع بمفعولاته لا بصفاته غير المرئية ، والرد على ذلك لما كان المفعول المرئي دالاً على فاعل فعله كان دالاً على فعله، فيصير فعله معلوماً بدلالة مفعوله، ثم فعله يدلُّ على الفاعل إذ لا فعل يتصور بدون الفاعل، فكانت دلالة المخلوق على صنع الصانع.

وقولهم ما دلَّ على الصانع فهو مصنوعه، هذا ممنوع، بل ما دلَّ على الصانع فهو صنعه، وما دل على الصنع فهو المصنوع، فكانت دلالة المصنوع على الصانع بواسطة دلالته على الصنع.

3-وكذلك الجواب على استدلالهم بالآيات الأخرى، ثم إنَّ قوله تعالى:**{لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ }**[غافر:57] من أدل الدلائل على بطلان مذهبهم؛ لأن الأمر لو كان على ما زعموا لكان تقدير الكلام: السماوات والأرض أكبر من الناس ولا فائدة فيه، إذ كل أحد يعرف هذا بالمشاهدة وليس مراد الباري جلَّ وعلا من الآية هذا؛ بل مراده أنَّ خلقهما في تقدير عقولكم أكبر من خلق الناس، إذ في الشاهد كلما كان المفعول أكبر كان الفعل أكبر، فيستدل بخلق السماوات والأرض على قدرته على خلق الناس عند الإعادة، فأما لو كان الخلق والمخلوق واحداً فلا تحصل هذه الفائدة[40].

4- أما استدلالهم بقوله تعالى:**{فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}**[البروج:16] فالفعال يدل على كثرة مفعولاته دون كثرة فعله، كما أنَّ العلاَّم يدلّ على كثرةِ معلوماته دون علمهِ، وكذا القدير يدلُّ على كثرةِ مقدوراتهِ دونَ قدرته**[41]**.

5- قال الماتريدي في تفسير قوله تعالى: **{بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ}**[البقرة:117] "الآية ترد على من يقول: بأنَّ خلق الشيء هو ذلك الشيء نفسه؛ لأنه قال: (وَإِذَا قَضَى أَمْرًا) ذكر " قَضى " وذكر " أَمْراً "، وذكر " كُنْ فَيَكُونُ"ولو كان التكوينُ والمكوَّنُ واحدًا لم يحتج إلى ذكر (كن) في موضعِ العبارةِ عن التكوين فالـ " كن " تكوينه، فيكون المكوَّن؛ فيدل أنه غيره"[42].

([37]) تبصرة الأدلة 1/ 410.
([38]) تبصرة الأدلة 1/ 405.
([39]) أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 197. Tevfik Yücedoğru, “Ehl-i Sünnet Kelamcılarında Tekvin Tartışması”, *UÜİFD*, 1987, c.2, sy:2, 256-258.
([40]) تبصرة الأدلة 1/419-420.
([41]) تبصرة الأدلة 1/422.
([42]) تأويلات أهل السنة 1/4548.

6- والقول بأنَّ التكوين عين المكوَّن باطل يؤدي إلى تعطيل الصانع[43]، وهو قول فاسد؛ لأن القول باتحاد الفعل والمفعول يؤدي إلى القول باتحاد الضرب والمضروب والأكل والمأكول والقتل والمقتول وجميع الأفعال مع مفعولاتها، والقول بذلك مما يعرف فساده بديهة[44]، لأن الفعل علاقة بين الفاعل والمفعول ، لا يكون الفاعل فاعلاً إلا باعتبار قيامه به كما لا يكون المفعول مفعولاً إلا بوقوعه عليه[45].

ثانياً: الأدلة السمعية والعقلية للماتريدية على أنَّ التكوين غير المكون:

استدل الماتريدية بأدلة سمعية وعقلية على أن التكوين غير المكون:

1- الأدلة السمعية:

من أظهر الأدلة التي استدل بها الماتريدية على أن التكوين غير المكون قوله تعالى: **{إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن** فَيَكُون}[النحل:40]

فالله تعالى عبَّر عن التكوين بـ (كن)وعن المكوَّن بقوله (فيكون) ، فكلام الله تعالى صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، والمكونات جواهر وأعراض حادثة غير قائمة بذات الله تعالى، ولا شك في ثبوت التغاير بين الأزلي والحادث، وبين ما هو صفة قائمة بذات الله تعالى ،وبين ما ليس بصفة قائمة بات الله تعالى، والتكوين ما يتعلق به التكون، والإيجاد ما يتعلق به الوجود بخطاب (كن) فكان هو إيجاداً وتكويناً وخلقاً، وهو غير المكوَّن الموجد المخلوق، وقوله (كن) عبارة عن سرعةِ الإيجادِ من غير تعذّر[46].

ثم إنَّ الأشاعرة أنفسهم –كما يقول الماتريدية- استدلوا بهذه الآية على إثبات أزلية كلام الله تعالى، وقالوا بأنَّ الله تعالى أخبر بأنه خلقَ المخلوقات بخطاب(كن) فلو كانَ خطابُ كن مخلوقاً لاحتاج إلى خطاب آخر، وكذا الثاني والثالث إلى ما لا يتناهى فدل على أن الكلام غير مخلوق، وإذا كان الأمر كذلك ثبت أنهم أثبتوا لله تعالى صفة أزلية يتعلق بها حدوث العالم ، وهذا هو التكوين والإيجاد والخلق[47]، فالأشياء الموجودة نعلل وجودها بخلق الله تعالى لها، أي أن الله تعالى خلقها[48].

2- الأدلة العقلية:

إنَّ خالق العالم هو الله تعالى، ولا شكَّ أنَّ الخالق وصفٌ منا لله تعالى،و لا بدَّ من وجود معنى يكون به خالقاً، ثم عند المخالفين للماتريدية من المعتزلة والأشعرية لم يكن من الله تعالى إلى العالم معنى يتصف هو بكونه خالقاً والعالم بكونه مخلوقاً إذ المعنى لو كان لكان هو الخلق والإيجاد وذلك هو عين الموجَد المخلوق لا معنى قائم بذات الله تعالى، فإذن كان وجود العالم بالعالم لا بالله تعالى؛ إذ لم يكن منه إليه معنى سوى أنه أقدم من العالم ووجود شيء ما لا يجعل من أقدم منه خالقاً له إذا لم يكن منه معنى إليه يكون به خالقاً كتكون زيد بعد عمرو، لا يجعل عمراً خالقاً لزيد، وإن كان أقدم منه إذا لم يكن منه صنع، وكذا القدرة لا توجب كون القادر فاعلاً قادرا إذا لم يتصل به الفعل ألا ترى أنه تعالى في الأزل كان قادراً ولم يكن خالقاً عندهم ولم يثبت مخلوق وكذا العلم لا يوجب وجوده.

وقد مثل لذلك الماتريدي بصفات السمع والبصر والكرم والجود والعلم والقدرة فهو موصوف بها في الأزل، وإن كان ما يسمع أو يبصر وما يعلم أو يكرم حادثاً[49].

وإذا تقرَّر هذا ثبتَ أولاً: أنَّ عند هؤلاء الخصوم لم يكن وجودُ العالم بالبارئ جل وعلا؛ بل كان وجوده بنفسه[50]، وما كان وجوده بنفسه لا بغيره فهو قديم، فكان القول بهذا موجباً القول بقدم العالم، فكانوا هم القائلين بقدم العالم لا نحن-الماتريدية- والثاني: أنَّ وجوده لو كان بنفسه أو بمعنى راجع إلى ذاته لا إلى

(43) أبو البركات النسفي: شرح العمدة ص 197.
(44) تبصرة الأدلة 434/1.
(45) تبصرة الأدلة 429/1.
(46) تبصرة الأدلة 1/ 413-314.
(47) تبصرة الأدلة 1/ 414-415
(48) إشارات المرام 185.
(49) راجع: التوحيد ص 47
(50) تبصرة الأدلة 428/1

غيره لكان حادثاً لا بغيره، فلم يدل على غير أوجده، فكان القول به قولاً بنفي الصانع جلَّ وعلا، يحققه أنَّ الخالق اسم مشتق من الخلق كالآكل من الأكل والضارب من الضرب وكذا الموجد من الإيجاد[51]. ثم عند الماتريدية الاسم المشتق من معنى يكون وصفاً لمن قام به المعنى أو لمن له المعنى[52]، قال الماتريدي" والأصل أن الله تعالى إذا أطلق الوصف له وصف بما يوصف من الفعل والعلم ونحوه، يلزم الوصف به في الأزل"[53].

- الخلقُ لو كان هو المخلوق لكان خلق السماء هو السماء وخلق الأرض هو الأرض وكذا هذا في جميع أجسام العالم، فالله تعالى كان خالقاً لها في ابتداء أحوال وجودها لوجود هذا الذات الذي هو خلقهُ، وهذا الذاتُ بعينهِ في الزمان الثاني والثالث فصاعداً موجود، فيكون خلقاً، فيكون الله تعالى خالقاً لها في كل حال[54].

المبحث الرابع: إثبات قدم التكوين عند الماتريدية والرد على المخالفين

إنّ الخلاف بين الماتريدية وغيرهم يرجع إلى تفردِ الماتريدية بالقول بقدم التكوين، وهو أمر أكد عليه الماتريدي وغيره من شيوخ الماتريدية ، واستدلوا لذلك بأدلة كثيرة، قال الماتريدي: "ثبت أَن الإحداث والتكوين ليس بحادث، وأَن اللَّه تعالى موصوف في الأَزل أَنه محدث، مكون؛ ليكون كل شيء في الوقت الذي أراد كونه فيه" **[55]**، فالتكوين صفة قائمة بذاته تعالى في الأزل لأنها لو لم تكن قائمة بذات الله تعالى في الأزل لكانت ذات الباري محلاً للحوادث**[56]**، قد استدلَّ الماتريدية على إثبات قِدَم التكوين بدليل سمعي وأدلة عقلية، ثم إنهم ردوا على المخالفين لهم في ذلك، لذلك سأتناول ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: أدلة إثبات قدم التكوين عند الماتريدية من السمع والعقل:

أولاً: الدليل السمعي:

استدل الماتريدية على قدم التكوين بقوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم}[الحشر:24] فالله تعالى وصف نفسه في الأزل بأنه الخالق البارئ المصور إذ كلامه أزلي ووصفه نفسه بما ليس له من المحامد استهزاء بنفسه[57]، كما أن الله تعالى تمدح نفسه في كلامه الأزلي بالأسماء التي يشتق منها صفات الأفعال كما تمدح نفسه بالأسماء التي يشتق منها صفات الذات [58].

ثانياً: الأدلة العقلية:

فصَّل الماتريدية في الدليل العقلي على قدم التكوين فقالوا: إذا ثبتَ أنَّ التكوين غير المكون فهو إما أزلي أو محدثٌ، ولا وجه لكونه محدثاً لأنه:

1-إما أنه حدث في محل سوى ذات الله تعالى

2- إما حدث لا في محل.

3- أو حدث في ذات الله تعالى

([51]) تبصرة الأدلة 429/1.
([52]) تبصرة الأدلة 429/1.
([53]) راجع: التوحيد ص 47
([54]) تبصرة الأدلة 429/1.
([55]) تأويلات أهل السنة 4548/1.
([56]) راجع: النسفي: بحر الكلام ص 106
([57]) تبصرة الأدلة 487/1.
([58]) راجع: إشارات المرام 186 وراجع: شرح الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين، تحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري، مكتبة وهبة، ط1، 2008م، ص 205. القاسم ابن قطلوبغا الحنفي(ت 778هـ): حاشية على المسامرة على المسايرة ، ص 95.

وكل قسمٍ ينقسم إلى قسمين: إما حدثَ بنفسه، أو بإحداثِ الله تعالى، ولا وجهَ للقول بأنه حدثَ بإحداث الله تعالى؛ لأنَّ الكلام في التكوين الثاني كالأول فيؤدي إلى إحداث التكوين الثاني بالثالث والثالث برابع إلا ما لا يتناهى وهو باطل، إذ القول بتعلق حدوث العالم بما لا يتناهى من الأسباب يمنع من حدوثه ووجوده، وهو موجود بالحس، محدث بالدليل الضروري، فكان ذلك دليلاً على بطلان هذه المقالة، والقول بصحته قول بقدم العالم والقول بقدم العالم يوجب بطلان التكوين[59]، وقد لخص ذلك الماتريدي بقوله: " ثم لا يخلو التكوين: إما أن لم يكن فحدث، أو كان في الأَزل، فإن لم يكن فحدث، فإما أَن يحدث بنفسه -ولو جاز ذلك في شيء لجاز في كل شيء- أَو بإحداث آخَر، فيكون إحداث بإحداث، إلى ما لا نهاية له. وذلك فاسد"[60].

ولا وجهَ إلى القول بحدوثه لا بإحداث أحد؛ لأنه لو جاز هذا في التكوين لجاز في العالم وهو باطل بأدلة إثبات الصانع.

فإذا بطلَ القسمان، وكل قسم من الأقسام الثلاثة ينقسم إلى أحد هذين القسمين بطلت الأقسام كلها[61].

كما أنَّ القول بأنه حدث لا في محل ففاسد من وجهين:

أحدها أن التكوين الحادث عرض ووجود العرض قائما بنفسه محال كما في سائر الأعراض كالسواد والبياض والحركة والسكون.

الثاني أن التكوين لو كان قائما لا في محل لم يكن لله تعالى به اختصاص فلم يكن هو به مكوناً، ولو جاز أن يوصف الله تعالى به وإن لم يقم التكوين به لجاز أن يوصف به غير الله وفساد هذا لا يخفى[62].

أمَّا القولُ بحدوثِ التكوين في ذات الباري -كما يذهب إليه الكرَّامية- فمحال، فهم يقولون بأنَّ كل ما يريد الله إحداثه في العالم يحدث في ذاته إحداثه وتكوينه ويحدث أيضاً إرادة حدوثه فيريد بإرادات حادثة ويتكلم بكلام حادث في ذاته من جنس الحروف، فيحدث بقوله (كن) كاف ونون[63]، فالتكوين –عندهم- حادث قائم بذات الله تعالى وإنَّ ذاته تعالى محل الحوادث[64].

وفي الرد على الكرامية قالوا: إنَّ المعنى الحادث في ذاته، إما أن يكون جائز العدم، أو يكون ممتنع العدم، فإن كان جائز العدم أدى ذلك إلى القول بتعاقب الحوادث عليه وهو من أمارات الحدث، وإن كان ممتنع العدم فهو أزلي؛ لأنه إن كان ممتنع العدم كان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فهو أزلي ، وبذلك يثبت القول بقدم التكوين وباستحالة كون واجب الوجود حادثاً وبذلك ثبت بطلان حدوث التكوين في ذاته[65].

المطلب الثاني: ردُّ الماتريدية على لوازم القول بقدم التكوين

إن إثبات قدم التكوين أثار شبهتين، الأولى بأن قدم التكوين يؤدي إلى قدم المكونات وقد تقدم تفصيل ذلك لكن نلخص رد الماتريدية هنا لارتباطه بالموضوع، والثانية: إن إثبات قدم التكوين ولا مكونات يلزم منه العجز، وسنبين موقف الماتريدية من ذلك.

أولاً: هل القول بقدم التكوين يؤدي إلى القول بقدم المكونات:

المخالفون للماتريدية قالوا: إن القول بقدم التكوين يؤدي إلى القول بقدم العالم، وقد قامت الدلالة على حدوثه فكان القول بما يؤدي إلى قدمه باطلاً فكان القول بقدم التكوين باطلاً[66] .

([59]) راجع: القاسم ابن قطلوبغا الحنفي(ت 778هـ): حاشية على المسامرة على المسايرة ، ص 95. تبصرة الأدلة 454/1-456.
([60]) تأويلات أهل السنة 4548/1.
([61]) تبصرة الأدلة 454/1-456.
([62]) السابق.
([63]) تبصرة الأدلة 460/1.
([64]) راجع: تبصرة الأدلة 400/1-401
([65]) راجع: تبصرة الأدلة 463/1.
([66]) راجع: تبصرة الأدلة 400/1

قال الماتريدية في الرد عليه:

- إنَّ العالم حادث وليس بقديم، لأن ما تعلَّق وجوده بسبب من الأسباب هو المحدث لا القديم، لأنَّ القديم هو المستغني في وجوده عن غيره، فما لم يستغن عن غيره وتعلق وجوده به كان محدثاً ضرورة، والمكوَّن وجوده بالتكوين فكيف يكون قديماً.

- القول بقدم العالم تناقض، لأن القول بقدم العالم يعني أن لا يكون له صانع، والقول بوجود الصانع ينفي أن يكون قديماً، وبذلك يكون العالم حادثاً وغير مستغن في وجوده عن غيره .

- إن القدرة الأزلية لم توجب قدم ما تعلق وجوده بها[67]، وقد قيدت تلك المتعلقات بأوقات لئلا يتوهم قدم تلك الأشياء[68].قال النسفي: " وقال أهل الحق نصرهم الله إنَّ التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كصفة العلم والقدرة والسمع والبصر فكان التكوين أزلياً والمكون حادثاً كالقدرة كانت أزلية والمقدور حادثا وكذلك الإرادة والمراد" [69].

ثانياً: الجواب على قولهم إن وجود التكوين ولا مكون عجز:

قال خصوم الماتريدية إنَّ وجود التكوين ولا مكون يؤدي للعجز، وقد أجاب عن ذلك الماتريدية بقولهم:

- إنما يكون كذلك لو وجد التكوين ليكون المكون في القدم فلم يكن، وما كان التكوين لهذا؛ بل ليوجد في وقته، ألا ترى أنه لا يقال وجود الإرادة ولا مراد عجز واضطرار، لأنه إنما يكون كذلك أن لو كانت الإرادة ليكون المراد في الأزل فلم يكن، فأمَّا إذا كانت ليكون المراد في وقته لم يلزم بعدم المراد في الأزل ضرورة وعجز فكذا هذا[70].

وبذلك يظهر موقف الماتريدية من قدمِ التكوين دون أن يلزم منه قدم المكونات، كما أنَّ القول بوجود التكوين صفة قديمة لله تعالى لا يلزم منه القول بعجز الإله، لأن المكوَّنات متعلقاتُ الصفة القديمة، فكما أنَّ القول بقدمِ الإرادة لا يلزم منه قدم المراد وقدم القدرة لا يلزم منه قدم المخلوقات وكذلك الأمر في صفة التكوين، فإن قدمَ الصفة لا يلزم منه قدم المتعلقات، ولعل ذلك من أبرز وأقوى أدلة الماتريدية في إثبات صفة مستقلة لله تعالى اسمها التكوين.

(67) راجع: تبصرة الأدلة 477/1.
(68) راجع: الماتريدي: التوحيد ص 47.
(69) راجع: تبصرة الأدلة 402/1
(70) راجع: تبصرة الأدلة 480/1.

الخاتمة

بعد أن أوضحتُ مفهوم صفة التكوين عند الماتريدية وعلاقتها بالصفات الذاتية، أسجل أهم النتائج التي خلصتُ إليها من بحثي:

-إنَّ صفة التكوين عند الماتريدية صفة واحدة قديمة لله تعالى، فالله تعالى فاعل بفعل واحد ،كما هو قادر بقدرة واحدة، عالم بعلم واحد، واختلاف الأسامي على فعله يكون لاختلاف آثاره ومفعولاته، لا لاختلافه في ذاته.

-إن صفة التكوين صفة قديمة لله تعالى، وإنَّ قدمِ التكوين لا يلزم منه قدم المكونات، فالتكوين قديم والمكونات حادثة.

- لا يفرق الماتريدية بين صفات الذات وصفات الفعل، فكلها صفات أزلية للذات، كما قرَّر ذلك إمامهم أبو منصور الماتريدي وتابعه على ذلك أتباع مدرسته، لأنهم يرون أنه لا فرق بين التكوين وبين القدرة أو الإرادة أو العلم، فكلها صفات أزلية لله تعالى.

-إستدلَّ الماتريدية بالأدلة السمعية والعقلية على التفريق بين صفة الفعل(التكوين) وبين المفعول بها، كما ردوا على جمهور المتكلمين المخالفين لهم، ومن أشهر أدلة الماتريدية ما جاء في قوله تعالى:{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون}[يس:82] وبيان وجه الدلالة فيها أنه تعالى وصف ذاته بأنه فعال لما يريد وعبر عن تكوينه الأشياء بأن يقول(كن) وهو مجاز عن سرعة الإيجاد، ودال على إيجاده تعالى الأشياء وتكوينه عند تعلق إرادته بلا تراخ ولا تعذر ، ودال على أنَّ الإرادة غير الفعل؛ لأنَّ المعلق غير المعلق به، ودال على الوجود والتأثير في الأزل، ودال على أنَّ تعلق القدرة غير تعلق فالله تعالى عبَّر عن التكوين بـ (كن)وعن المكوَّن بقوله (فيكون) ، فالمخلوقات والمكونات هي من آثار الصفة القديمة وهي التكوين.

-إن القول بوجود التكوين صفة قديمة لله تعالى لا يلزم منه القول بعجز الإله، لأن المكوَّنات متعلقاتُ الصفة القديمة، فكما أنَّ القول بقدمِ الإرادة لا يلزم منه قدم المراد وقدم القدرة لا يلزم منه قدم المخلوقات وكذلك الأمر في صفة التكوين، فإن قدمَ الصفة لا يلزم منه قدم المتعلقات.

المصادر والمراجع

الآمدي (علي بن أبي علي، المتوفى 631 هـ): أبكار الأفكار في أصول الدين ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة 2002م.

الإسفراييني (أبو المظفر، عماد الدين المتوفى 471 هـ) : التبصير في الدين، خرج أحاديثه الشيخ زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، الطبعة الأولى 1359 هـ .

الأشعري(أبو الحسن علي بن إسماعيل 324ه): رسالة أهل الثغر، تحقيق: الدكتور محمد السيد الجليند، مطبعة التقدم 1987م

الباجوري (إبراهيم بن محمد بن أحمد المتوفى 1277 هـ) :تحفة المريد على جوهرة التوحيد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة 1358 هـ.

1- الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب المتوفى 403 هـ): الإنصاف، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثالثة 1980م

البياضي(الشيخ كمال الدين، أحمد بن حسن ت 1097هـ) : إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 2007م.

التفتازاني(سعد الدين مسعود بن عمر المتوفى 793 هـ): شرح المقاصد ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى 1989م، منشورات الشريف الرضي.

الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: الشيخ زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، 1992م.

خضر بن جلال الدين: شرح الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين، تحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري، مكتبة وهبة، ط1، 2008م.
الدردير(أحمد بن محمد الدردير العدوي ، المتوفى 1201 ه):شرح الخريدة البهية ، تحقيق: السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشم، الطبعة الأولى 1414 ه.
الدسوقي (محمد بن عرفة): حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخير1939م.
الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم 548 ه): نهاية الأقدام في علم الكلام، حرَّره وصححه الفردجيوم.
عبد الجبار الهمذاني(القاضي): المختصر في أصول الدين(مع رسائل العدل والتوحيد)، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الهلال، مصر، د.ت.
عبد الجبار(القاضي):المحيط بالتكليف، جمعه الشيخ الحسن بن أحمد بن متوية ، تحقيق: عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، مصر ، د.ت.
عبد الجبار(القاضي): المغني: الجزء السادس ، تحقيق: الأب ج. ش . قنواتي، مطبعة مصر، القاهرة، د.ت.
الغزالي (محمد بن محمد المتوفى 505 ه): إحياء علوم الدين ، الناشر: مكتبة مصر- القاهرة 1998م.
ابن قطلوبغا الحنفي(القاسم ت 778هـ): حاشية على المسامرة على المسايرة ، الطبعة الأولى 1317 ه المطبعة الأميرية ببولاق مصر.
الماتريدي(أبو منصور ت 333هـ): التوحيد، تحقيق: د.فتح الله خليف، دار الجامعة المصرية- الإسكندرية، د. ت.
- الماتريدي (أبو منصور، محمد بن محمد المتوفى 333 ه): تأويلات أهل السنة ، تحقيق: الدكتور إبراهيم عوضين، والسيدعوضين، الطبعة الثانية 1994م، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في القاهرة.
ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديفلد – فلزر، الطبعة الثانية 1988م، دار المنتظر، بيروت.
النسفي(أبو البركات 710ه): شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة، تحقيق د. عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث-القاهرة، الطبعة الأولى 2011م
النسفي(أبو المعين ميمون بن محمد ت 508هـ): تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق: أ.د. حسين آتاي، نشر رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة سنة 2004م.
النسفي (أبو المعين): بحر الكلام، تحقيق محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، الطبعة الأولى 2014م.
النيسابوري(أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري): ديوان الأصول ، تحقيق: الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، 1969م.
ابن أبي هاشم(أحمد بن الحسين) شرح الأصول الخمسة ، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان ، الطبعة الثالثة 1996م، الناشر: مكتبة وهبة- القاهرة.

Türkçe Kaynaklar

Ay, Mahmut, “Kelâm’da Adalet, Kudret ve Hikmet Bağlamında Tanrı Tasavvurları”, *Eskiyeni*, sayı: 31, 2015, ss. 25-50.
Aydın, Hüseyin, Ebu’l-Hasen el-Eş’arî’de Nazar ve İstidlal, Malatya 2003.
Hulusi Arslan-Mustafa Bozkurt, Sistematik Kelam, Malatya 2015, ss. 183-184.
Mavil, Hikmet Yağlı, “ Kelami Bir problem Olarak Fiili Sıfatlar”, AİBÜİFD, Bahar 2015, c. 3, sy: 5, ss. 175-193.

Türcan, Galip, “Kelamda İnsan Fillerinin Yaratılması Problemi: Yaratma Kavramı Bağlamında Bir Değerlendirme”, *SDÜİFD*, 2005/2, sy: 15, ss. 139-158.

Türkmen, Hasan, ‘‘Söylemin Belirleyiciliği Bağlamında Tenzihî Söylemin İzdüşümü’’, *Artuklu Akademi*, c. 3, sayı: 1, 2016, ss. 55-80.

Ünverdi, Veysi, “Eş’arî ve Ebû Muîn en-Nesefî’de Kesb Teorisi”, *Diyanet İlmi Dergi*, 2015, sy:1, ss. 71-100.

Ünverdi, Veysi, “Mutezile’nin İnanç Sistemi; Usûl-i Hamse/Beş Esas ve Arka Planı”, Artuklu Akademi, 2017/4 (2), ss. 1-28.

Yücedoğru, Tevfik, “Ehl-i Sünnet Kelamcılarında Tekvin Tartışması”, *UÜİFD*, 1987, c.2, sy:2, ss. 253-262.